شاة وذبحها وشواها وطبخ وزرع بان غصب حنطة
وطحنها وزرعها واتخاذ سيف او اناء لا يتقطع
بين اي الذهب والفضة هذا كله عندنا وعند الشافعي لا ينقطع
حق المالك وهذه رواية عن ابي يوسف ثم القياس وهو قول زفر
والحسن بن زياد ورواية عن ابي حنيفة للغاصب ان يأكل هذا الا
فيتق وينتفع به قبل ان يودي الضمان وانما قيد بقوله الغير الحر
بين لانه لو غصب ذهبا او فضة فضربها دراهم او دنانير او آنية لم
يزل ملك مالكها عند ابي حنيفة رحمه الله ولا شيء للغاصب وعليه
مثلها وبنا اي ملك بلا حل انتفاع قبل اداء الضمان بنى على ساحة
وزال ملك مالكها ولزم الغاصب قيمتها وقال الشافعي للمالك اخذها
ونقض البناء وذكر الكرخي ان وضع المسألة فيما اذا ادخل الساحة
في بنائه بان بنى حولها لا عليها اما اذا بنى على الساحة فيهدم
للزوم ولكن هذا ضعيف كذا في الكافي الساحة الجص خشبة منحرفة
مهيأة للإساس يبنى عليها ونحوها بان جعلها جذوعا وبنى عليها
ولو ذبح شاة بغير اذن مالكها او خرق ثوب اي خرق ثوبا
مغصوبا خرقا فاحشا بطل ناطه منفقه قبل هو بالتشديد
لا يبقى عن المبالغة بقارح الباب وفتح الابواب ضمن المالك
القيمة وسلم المغصوب اليه اي الى الغاصب او ضمن النقصان
واخذه وكذا الدابة اذا قطع يدها او رجلها هذا هو الظاهر الذي

الحسن

الحسن عن ابي حنيفة انه لا يضمنه شيئا ولو كانت الدابة غير مأكولة
اللحم فقطع الغاصب طرفها فلمالكه ان يضمنه جميع قيمتها بخلاف
ما اذا قطع اذن الدابة او ذنبها فانه يضمن النقصان وبخلاف قطع
طرف المملوك حيث يأخذ المملوك مع ما بقي المقطوع وهو المضمون
وفي الخرق اليسير ضمن النصان واخذ الثوب والصحيح ان الخرق
الفاحش ما يفوت به بعض العين وبعض المنفعة ويبقى بعض
العين وبعض المنفعة وذلك كمن قطع الثوب قميصا فقال به منفعة
القباء والجبة وبقي جنس منفعة القميص واليسير ما لا يفوت له
شيء من المنفعة ولو غرس او بنى في ارض الغير قلعا وردت الارض
الى مالكها ان طلب كذا في المحيط والذخيرة وكان القاضي ابو علي
النسفي يحكي عن الشيخ ابي الحسن الكرخي انه ذكر تفصيلا اذا كا
نت قيمة البناء اكثر قيمة الارض لا يؤمر الغاصب بقلع ذلك بل يضمن
قيمة الارض وان كانت اقل فكما ذكر في الكتاب وقال مشايخنا رحمهم
الله هذا قريب من مسايل حفظن عن محمد منها ان من كانت في يد
كل لولوة فسقطت فابتلعتها دجاجة انسان فانه ينظر الى قيمة
الدجاجة واللولوة فان كانت قيمة الدجاجة اقل يخير صاحب
اللولوة بين ان يأخذ الدجاجة ويضمن قيمتها وبين ان يترك
اللولوة ويأخذ القيمة فان نقصت الارض بالقلع ضمن مالك
الارض له اي للغاصب للبناء والغرس اي قيمة ان شاء حال كل واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)